

بلاخص الامور قوله بخلاف رتبته وقدر وجهه او انفا قد كره

قوله نعم صحيح ان يقال جبار ومجرب والحق **اقول** وجع صحيح ان يقال
 رتبته بزيادة حركته متعدي الى المفعول لكن لا باعتبار رتبته
 المتعدي الذي يخرج فيه لان المتعدي الذي يخرج فيه ينبغي
 ان يتعدي الفعل من الفاعل الى المفعول اي يصدر من
 الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتفح من رتبته
 المتعدي الذي وجد فيه كون عمله متعديا الى الفاعل
 الى المفعول مع الواسطة وهذا غير صحيح عند اهل العلم
 الفعل الواحد يتعدي بعينه حروف على قدر الرفع كذا
 منه قال بعضهم كان المعنى مكنة فيه وحروف الجر يظن بها
 فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار
 وان اردت ان تبين حاله قلت خرجت على الدار وان اردت
 الجائزة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة
 خرجت بسلاحي **قوله** على ان قوله وان غير شبيهي حروف
 نظرا **اقول** لان المتعدي الذي يخرج عنه لا بد فيه من تعيين
 الحرف معناه اي حرف كان هذا لان التعديته بحسب المعنى
قوله فصل اقول ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل
 هو جري الشياطين ومنه فصل الوبيع لان جري الشياطين
 والوصف فكان ينبغي ان يوصل بيني فيقال فصل هي كذا
 وكذا ان المصنفين يريدون جري الباب فيصطلقون
 فيقولون فصل كذا لئلا يقولون بان كذا هو متعديا

مطلب الفصل اعرابه وارتقائه

عند
 اذا كانت للتعديته مارة تغير مع الفعل مارة **اقول**
 عليه لا بد في المتعدي الذي يخرج عنه المرفعون في تعيين
 الجواز ان زاد ذلك البعض انه لا يخرج عن حروف
 مع الفعل الا الباني في بعض المواضع اي اذا كانت للتعديته
 مارة في اذ لم يكن للتعديته حوزة بزيادة في كذا
 من قبل لان عدم تغيرها عند كونها للتعديته على
 الاعراض ثم لفظ يكون مصدرا او اسم فاعل او متعديا
 فعلى الاول يظن على الوجود في الاعيان مطاوعا على
 الوجود الدائم وعلى مطاوعة الحكم وما يتعلق على
 للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث
 على الواجب لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم
 المطابق للواقع وعلى الاضوال والعقائد والادوار
 والملايين اعتبارا اشتغالها على الحكم المذكور ويقابلها
 الوجه الاخير من الباطل وعلى الوجه الاول البطلان
وقال الفقيه الحق الثابت الذي لا يسوغ الكفر به
 الاعيان الثابتة والافعال الصائبة والاقوال الثابتة
وقال الطبيب وقد استعمل معنى الواجب واللازم
 واليحيى والمكس وقوله كما في قوله في علمه
 كذا قال الجوهري ثم قال في رتبة حروفه
 انه فرق بين المور والذباب فان الثاني ان مطاوع
 مخل في الاول الا ان يقال كتب اللفظة متعديا

بظلال الحق استعمال المعاني المختلفة